محضر الجلسة رقم 250

التاريخ: الأربعاء 12 جمادى الآخرة 1447هـ (3 ديسمبر 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة والخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 5025 للسنة المالية 2026:

- رد الحكومة على تدخلات الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

إذن، نواصلو الجلسة المسائية.

بعد الاستماع للتدخلات الفرق والمجموعات، نعطي الكلمة للحكومة، السيد الوزير، للرد على تدخلات السيدات والسادة ممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية، وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، بطبيعة الحال الاجتماع اللي كان عندي مع الوحدة ونص، كنعتذر خرجت على الوقت اللي كان متوقع، فمعذرة للسيدات والسادة المستشارين على هاذ التأخر.

وهي فرصة بطبيعة الحال لي أن أشكر في بداية هذا الرد وهذه الكلمة كل السيدات والسادة المستشارين، خلال الأيام التي جمعتنا بنقاش أعتبره هاما ودقيقا كما كانت العادة دائما، حول مشروع قانون المالية وعلى ما تقدموا به من ملاحظات لإغناء هاذ المشروع، والتي أفضت إلى تعديل مجموعة من المواد.

هدفنا دائما الجماعي هو أن نخرج بأحسن قانون مالية لبلادنا، والذي يرسخ بطبيعة الحال ما نصبو إليه من نتائج وأهداف جميعا.

أضم صوتي إلى صوتكم للوقوف على التحولات الدبلوماسية الاستراتيجية التي يقودها جلالة الملك، نصره الله، وما انتهت إليه من قرارات حول إقرار مشروعية اختيارات جلالة الملك حول الموضوع المفتعل للصحراء المغربية، وأقف وقفة حقيقية عند منطوق خطاب جلالة الملك، نصره الله، حين أكد بأن هناك ما قبل 31 أكتوبر وما بعده، إن شاء الله، المغاربة كما أظهروا ذلك عبر التاريخ، عبر القرون، بالتفافهم وتعبئتهم وراء جلالة الملك نصره الله، سيظهرون قدرتهم وراء جلالته لرفع كل التحديات والنهوض بمغربنا في مصاف الدول الصاعدة.

هي فرصة للتنويه بما تقوم به قواتنا المسلحة الملكية وكل المؤسسات الأمنية، من أمن وطني ودرك ملكي وقوات مساعدة ووقاية مدنية، من عمل يومي جبار، طورته عبر التاريخ بتطور بلادنا، وأصبحت اليوم تعتبر مثالا يقتدى ويحتذى به في كل المؤسسات الأمنية الدولية، وتنظيم بلادنا للملتقى الأنتربول بمراكش خلال الأسبوع الماضي لخير دليل على هذا.

مشروع قانون المالية وعلاقته فيما إذا كان مجرد أرقام أو قراءة تقنية لوضع معين أو محاسباتية أو هو ترجمة لاختيارات سياسية، أقول بأن مشروع قانون المالية لسنة 2026 لا يمكن أن نقرأه وأن نعمل على تحليل مضامينه في معزل عن سيرورة تاريخية ومسار تنموي وتاريخي، ابتدأ منذ أكثر من 26 سنة وكانت فيه الخيارات الملكية واضحة لمشروع تنموي مغربي يزاوج بين الشق الاقتصادي والشق الاجتماعي، في تناغم تام وفي سيرورة مستمرة وديناميةإيجابية تسير دائما نحو الأفضل.

وفهاذ الإطار، إيلا وضعنا المشروع ديال قانون المالية لسنة 2026 فهاذ الإطار غادي نفهمو ونتمكنو من الوقوف بوضوح وبجلاء على أن الاختيارات نتاعو هي واضحة، التركيز أو الترسيخ المتواصل لركائز الدولة الاجتماعية كان دائما منذ بداية اشتغال الحكومة، لأن جات من بعد الخطب نتاع جلالة الملك، التي حددت الإطار نتاع التنزيل نتاع المشروع ديال الحماية الاجتماعية والإصلاح نتاعو بشكل عام، وجات هاذ الخطب الملكية بأجندة واضحة بسنوات محددة، والحكومة بطبيعة الحال في برنامجها وفي اختياراتها عملت على ترجمة أو على تنزيل هذا الإصلاح وهذا الورش الاجتماعي الكبير.

لا أريد أن أطيل في الموضوع، اللي أهم ومهم، هو أنه اليوم الملايين نتاع الأسر ديال المغاربة 12 مليون تيستافدو من دعم مباشر وفق واحد المنظومة فيها مجموعة من العمليات الانتقائية، كاين الثلث نتاع المجتمع المغربي اللي كاين ف "الراميد" انتقل إلى نظام التغطية الصحية الإجبارية، وكاين فالأسابيع المقبلة الإصلاح نتاع التعويض على فقدان الشغل، والتفكير قبل، إن شاء الله، نهاية الولاية على إدراج الفئة النشيطة التي تستفيد من دخل خلال حياتها وخلال مزاولتها لنشاطها الاقتصادي من مدخول قد نسميه تقاعد أولا (pension) أولا اللي بغينا بعد نهاية هذا المشروع، هذا هو الإصلاح نتاع المنظومة الاجتماعية.

ولأن هذا الإصلاح إصلاح هيكلي مجتمعي، يعني المجتمع المغربي واللي جا بالتدرج، كما أراده جلالة الملك، نصره الله، منذ أكثر من 26 سنة، فلا بد أن نقر بأن التراكم والتراكم الإيجابي هو الدعامة الأساسية لنجاح هذا المشروع.

هاذ المشروع لا يمكن مقاربته من خلال عمل نتاع سنة أو من سنة مالية أو حتى ولاية حكومية أو برلمانية.

كان فيه التراكم وغيبقى فيه التراكم حتى يبلغ نضجه ويحقق أهدافه الكاملة التي سطرها - كما قلت - جلالة الملك، نصره الله، لهذا المشروع.

اليوم، الكلفة نتاع هاذ المجهود أو هاذ العمل الذي قامت به الحكومة يناهز الخمسين مليار درهم، هذا هو الواقع، هل وصلنا إلى تصفية كل الإشكالات؟ قلت وأقول لا، هناك مجموعة من الأمور التي تتطلب تتبعا مستمرا وتعاملا في دينامية إيجابية متواصلة لبلوغ كل الأهداف، وهذا هو اللي تتقوم به الحكومة، وقلت سابقا بأن حتى المراجعة نتاع اليوم الطريقة نتاع استفادة مختلف الشرائح من مختلف العمليات هو في طور المراجعة والدراسة والتغلب، ملي كنتفقو على الأهداف ونتفقو على طريقة الاشتغال كنكونو مجتمعين والاختلالات أو الصعوبات راه لا بد تكون، لأننا نتكلم عن عشرات الملايين نتاع المجتمع المغربي التي استفادت من هذه العملية.

بالإضافة لهاذ الشق نتاع الإصلاح ديال الحماية الاجتماعية، كان إصلاح وقرار، وهذا قرار سياسي، انتقلنا من دعم للسكن بطريقة نتاع الإعفاءات الضريبية إلى دعم مباشر له محدداته، له شروطه، له المبالغ المالية الكافية لتنزيله، هاذو هوما الاختيارات التي يترجمها مشروع قانون المالية لا السابق ولا نتاع 2026، عن أي نظام محاسباتي نتكلم؟ وعن أي أرقام؟

بطبيعة الحال ملي تنقولو يا ودي القرار السياسي الاستراتيجي بغيت ندعم السكن بطريقة مباشرة وما نمشيش للمقاولة التي أنجزت المشروع باش تستافد من الإعفاءات الضريبية، هذا هو القرار، الترجمة نتاعو ولا بد يكون فيها واحد الرقم، ما كاينش شي مشروع ديال قانون المالية، ما فيهش أرقام ووثائق وجداول ومحاسبة، يعني هذا هو المنطق العام.

المسألة الثالثة في هذا الشق أو هذه الركيزة الاجتماعية هي المجهود المتواصل للرقي بمنظومة التعليم والمنظومة نتاع الصحة، وهاذ الشق نظرا - كما تكلمت على الشق الأول - نظرا لطبيعته الهيكلية داخل الإصلاحات المجتمعية حتى هو خصو التراكم.

دشنت الحكومة مجموعة من المشاريع أعطيت انطلاقتها سابقا، وستدشن الحكومات اللاحقة مجموعة ديال المشاريع اللي اعطات الحكومة حالية، ولكن الاختيار نتاع التسريع بالوتيرة ديال الإنجاز نتاع المستشفيات الاجتماعية قرار واختيار سياسي، الإصلاح نتاع ذاك المستشفيات كل هي اللي المواطن عندو معها علاقة مباشرة في البداية إصلاح سياسي وقرار سياسي، الحكومة قررت تدير 1400، هاذ السنة قررت تدير 1600، لا العدد ولا الجدولة الزمنية ولا الاعتمادات المالية المخصصة قرار سياسي، تترجمه أرقام في تبويب مالي يخضع للتبويب الذي صادقنا عليه جميعا في القانون التنظيمي، هاذو هوما الاختيارات، هذا هو الشق الاجتماعي.

فيما يخص الأمور الاقتصادية، وهنا كنمشيو أكثر فأكثر للتراكم.

اليوم الاختيارات نتاعنا، نتاع بلادنا الاقتصادية، أولا، علينا أن نفتخر جميعا، معارضة وأغلبية، بصوابها وقدرتها على التفاعل الإيجابي مع مختلف التحولات والصدمات التي عرفها الاقتصاد العالمي.

ملي تنتكلمو على النتائج الاقتصادية نتاع كوفيد، راه أرقام حقيقية وانعكاسات سلبية، ما نرجعش للتفاصيل نتاعها 400.000 منصب شغل فقدناه، فقدنا 70% من العدد نتاع السياح، وفقدنا بطبيعة الحال القيمة المضافة التي يخلقها الاقتصاد، وكل شي هاذ الشي انعكس على الميزانية نتاعنا والمالية العمومية نتاعنا، ووصلنا لناقص 7.1 من العجز المالي، وصلنا لـ 73% نتاع المديونية.

الاقتصاد نتاعنا ملي تنتكلم بأنه دار (la résilience)، عندو القدرة على تخطي هذه الصعاب، والحكومة بمجموعة من القرارات ملي قررت الحكومة أنها في نهاية مرحلة "كوفيد" تخصص 2 مليار في مرحلة أولى ومن بعد مليار ونصف نتاع الدرهم في المرحلة الثانية، باش ترجع العرض الصحي وتخليه واجد لاستيعاب ما بعد "كوفيد"، راه خيار، ترجمته أرقام، اتفاقات، واللي، ولله الحمد، أعطت نتائج نتاعها الضرورية.

واليوم الاقتصاد نتاعنا بين هاذ المناعة وهاذ التفاعل وأعطانا واحد الوضعية، اللي احنايا اليوم بعد النهاية، بعد الحصيلة نتاع نهاية شهر نونبر، عندنا الحصيلة نتاع نهاية شهر نونبر، تمشيو، إن شاء الله، على بعد شهر أن ننهيو السنة المالية نتاعنا بناقص 3.5 كعجز مالي، ونهبطو المديونية نتاعنا على 66%، ومازال نمشيو في النسق في السنة المقبلة، كل هذا بطبيعة الحال لضمان الديمومة والسيرورة وضمان الهوامش للفعل السياسي الحاضر والمستقبل، وهذا في حد ذاته - وكما قلته سابقا - هو رصيد إيجابي في ملك المملكة المغربية، لا يقبل ما يمكنش نقراوه قراءات أخرى، وملي تنتنقطو على المستوى العالمي تتنقط المملكة المغربية، وتتنقط الاختيارات نتاع المملكة المغربية، تندخلو في (la souveraineté)، وهاذ الإقرارات العالمية بإعادة تصنيف المغرب للمرة الثانية على التوالي خلال الولاية الحكومية، واش غادي نقولو عاود ثاني لأننا كتبنا شي أرقام؟ ما يمكنش.

راه التنقيط العالمي للمرة الثانية تيأكْرايدي المغرب على الاختيارات والاستراتيجية التي يقودها جلالة الملك، نصره الله، على الاختيارات السياسية اللي تتقوم بها الحكومة، والأجرأة والتنزيل نتاع هاذ العمل في قوانين المالية وفي مختلف القوانين التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي لإصلاح مجتمعي شامل، هذا هو اللي اعطانا التنقيط.

للمرة الثالثة على التوالي صندوق النقد الدولي تيعطي لأربعة ديال البلدان، واحنا واحد منهم، السهولة نتاع استعمال، في الأول كانت 5 ورجعناها لـ 4.5 مليار ديال الدولار، والحمد لله ما استعملناهاش منذ جائحة "كوفيد" مع الحكومة السابقة، وكان خصها تستعملها، والحمد لله اللي كانت.

هاذي هي الصورة الحقيقية.

الآن تكلمو مجموعة من السيدات والسادة المستشارين على أنه خصنا نرفعو من الوتيرة نتاع مجموعة من الإصلاحات، وهو اللي تتقوم به الحكومة، بشكل، وراكم إيلا شفتيو إيلا جينا غير ندیرو التحليل ولو للأرقام، ولكن الأرقام راه فيها اختيارات، غير الأرقام اللي خصصت أو الاعتمادات التي خصصت لقطاعي الصحة والتعليم، راه جينا من 65 إلى 140، ما كاينش سرعة أكبر من هذا.

ملي تنجيو للإصلاح الجبائي نوصفوه باش ما بغينا نوصفوه، ولكن هو الإصلاح الجبائي اللي عطانا اليوم زائد 18% سنويا نتاع الموارد، مزيان.

إيلا كان فيه نواقص باش يولي يعطينا مردودية نتاع زائد 20 و22 مرحبا، راه حتى لغدا عاد التعديلات، ندیروها، ولكن اليوم هاذ الإصلاح الجبائي اللي كيعطينا هاذ المردودية دون الرفع من الضغط الضريبي، بالعكس، بالعكس هبطنا الضريبة نتاع الشركات اللي كانو كيخلصو 30 أقل من 100 مليون لـ 20%، وما يقوليش شي حد الشركة الصغيرة لأنها ما كتخلصش، وراني اعطينا لكم في الوثائق كل شريحة نتاع الشركات أشنو كتخلص.

هاذ الإصلاح الضريبي كيتجدد لنا في النقاش، علينا أن نفتخر به:

أولا، لأن الخلاصات نتاعو ومضمونه جاء نتيجة حوار جماعي ومشاركة جماعية، شارك فيها الجميع في مناظرتين انعقدتا خلال الولاية الحكومية، ولكن الحكومة هاذي نزلتهم، وكلنا نتذكر أنه الإصلاح نتاع الضريبة على القيمة المضافة كان قريب يرجع عندنا (un tabou)، كنا نخشى الاقتراب منه، ولكن، الحمد لله، بالإرادة الجماعية مشينا للإصلاح، اعطانا مردودية أكبر، اعطانا نتائج أفضل.

واش خص العمل؟ نعم، وقلت أنا بأنه بعد النهاية نتاع تنزيل الإصلاح، لأننا اخترناه جميعا بطريقة تدريجية، قلت أودي ملي ننتهيو من هاذ الإصلاح ندیرو واحد التقييم موضوعي لما تم القيام به وما هي النتائج التي تم الحصول عليها، وندخلو بكل موضوعية إجراءات اللي تحسن العدالة الجبائية، واللي تخلي العبء الجبائي يكون موزع بطريقة عادلة بين مختلف الشرائح الاجتماعية، لأن هذا هو الهدف من الضريبة.

الجديد في مشروع قانون المالية نتاع سنة 2026، هو البرنامج نتاع التنمية المندمجة الترابية الذي أعلنه جلالة الملك نصره الله في خطاب العرش، والحكومة بطبيعة الحال تفاعلت مع مضمون الخطاب الملكي.

أولا، بإدخال كل الإجراءات التي تضمن التطبيق السليم والأنسب وفي الوقت اللازم لهذه الإجراءات، وخلقنا الحساب الخصوصي لهذا الغرض، وخلقنا فيه كل البرامج التي جاءت في الخطاب الملكي السامي.

والحكومة أجرأت أيضا النقاش العمومي اللي كيجي من الجهة ومن الدائرة ومن الجماعة بمشاركة مختلف الشرائح، حتى تفرز برامج تعتبر أولوية لدى الساكنة وتبرمج فهاذ الحساب الذي ستخصص له ماشي لـ 20 مليار اللي توقع مشروع قانون المالية، أكثر بكثير.

ولكن كيف قلنا في النقاش، ملي غيكونو عندنا المشاريع، تكون عندنا القيمة نتاعها، غادي ندیرو البرنامج الكافي واللازم والمستفيض لمختلف هذه البرامج.

الهدف هو أننا كيف جا في الخطاب نتاع جلالة الملك أننا نحيدو من المغرب اللي كيعرف نمو وتنمية بسرعتين، إلى مغرب متجانس، تكون فيه السرعة اللازمة هي الأساس، وهي الجذع المشترك لكل عمل تنموي داخل بلادنا.

الأولوية الأخرى التي أكد عليها مشروع قانون المالية نتاع 2026، والذي أكرر مرة أخرى أنه يندرج في سيرورة بطبيعة الحال تتحمل فيها الحكومة المسؤولية نتاع الولاية، ولكن داخلة في نطاق بناء تنموي قاده جلالة الملك لأكثر من 26 سنة، هو المحافظة على التوازنات.

المحافظة على التوازنات، القراءة نتاعها بواحد المنطق على أننا هي أرقام، هي كتابات لا تنعكس، لا.

ملي كتكون عندنا المالية العمومية في وضعية سليمة ووضعها مستدام، الهوامش لاتخاذ القرار تكون متاحة، وكلما ابتعدنا عن هذا الوضع كلما أصبحت هذه الهوامش ضيقة وأصبح القرار صعبا إلى أن يصبح مستحيلا.

احنا اليوم، وهذا راه قرار صعب لأنه السهل هو تخلي العجز المالي يطلع بواحد النقطة وتتعطيك 13 مليار باش تصرفها، ولا ما تدخلهاش، وتقول أودي أنا بركة نبقى في 4.5 وكون بغات الحكومة تاخذ هاذ القرار السياسي نباقو في 4.5 لو كان راه جبنا 20 مليار أخرى باش نصرفوها.

قلنا لا، قلنا نخليو الوضعية سليمة ومستدامة في 3% و3% را فيها نقاش علاش وكيفاش، احنا 3% نتاعنا بمعدلات نمو تراوح نفس الشيء في حدود 3%، 3.5%، (l'endettement) تيبقى (stable)، ومع الارتفاع نتاع الناتج الداخلي الخام تيولي المنحى نتاع المديونية في انخفاض أوتوماتيكي، وكلما ارتفعت معدلات النمو وكلما بقى هذاك المعدل في 3% كلما زاد انخفاض المديونية بسرعة أكبر.

والمديونية هي الهوامش نتاع التمويل وهي الاستقرار وهي الآفاق المستقبلية للأجيال المقبلة، هذا خيار ترجم بأرقام في الجدول (ا) و(ب) حتى لـ (ز) راه جدول، ولكن راه خيار، خيار سابقو نقاش، وفي هاذ النقاش راه كانو آراء وكان هذا.. وكان نقاش حكومي، سياسي، في خلاف والخلاف كل واحد عندو المنطق نتاعو.

ولكن الحكومة اخذات القرار أنها تخلي الوضعية سليمة، لأن الظروف تتيح هذا.

تنقولو أودي باش يولي نقطة انطلاقة، إن شاء الله عكس، أنا ما نرجعش للأسباب، الأسباب كل واحد غادي يلقى الأسباب الحقيقية واللي حسب رأيه تفيد الوضع أو تشرح وضعا معينا.

نقطة الانطلاقة كانت في وضع صعب، جات الحكومة في خروج من

الوضع الصعب، وفي جفاف دام لسبع سنوات، نطلبو من الله سبحانه وتعالى نكونو نهينا معه وتزيد هاذ الأمطار تهاطلا على بلادنا، لأنه عندو انعكاسات ماشي هكذاك، عندو انعكاسات اقتصادية واضحة، مرقمة، لا في خلق الثروة ولا في التشغيل، خاصة في العالم القروي، ولا في الضغط على السكن الحضري إلى غير ذلك.

الحكومة جات وقررت إراديا أنها تنقل هاذ الوضع المالي في نهاية هذه الولاية إلى وضع أعتبره مكتسبا مهما لبلادنا، حاضرا ومستقبلا.

بطبيعة الحال في إطار هاذ الأولويات، وفي إطار هاذ البناء المالي وفي هاذ الخيارات اللي تدير الحكومة، الإصلاحات الهيكلية التي تتطلب وقتا وتراكما تضمن دائما استمراريتها وتتعطيها التمويلات اللازمة، وتعتبرها ضمن خياراتها الاستراتيجية، من (numérique) لإصلاح العدالة عبر الاستقلالية نتاع القضاء، إلى غير ذلك من الإصلاحات الاستراتيجية المهيكلة لاقتصادنا، هذو هوما الخيارات، هذا هو العمل هذا هو التقييم، ها فين بدينا وها فين وصلنا، وكلها، كلها لأننا ملي تنتكلمو على الرقم، الرقم خصو يكون واحد، احنا كاع هاذ القرارات بإمكاننا أننا نديروها في المستوى الذي اختارته الحكومة، كيف كان بإمكاننا نديروها أقل من هاذ الاختيارات، وكلها منظومة متكاملة نأمل من خلالها، إن شاء الله، أننا - كيف قال سيدنا، الله ينصرو في الخطاب نتاعو - أن نثبت مكانة المغرب داخل الدول الصاعدة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذا اليوم.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أذكر المجلس بأننا سنواصل أشغالنا يوم غد الخميس، ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا، للبت في التعديلات والتصويت على الجزء الأول من المشروع.

شكرا لكم.

ورفعت الجلسة.